

إشكالية الخطاب النصاني في النقد العربي المعاصر -قراءة تحليلية في ضوء علم النص الحديث-

أهلل بن عيسى

جامعة الأغواط

تحاول هذا المقاربة الإجابة عن بعض الأسئلة المطروحة حول إشكالية المقاربات النصانية في نقدنا العربي المعاصر، وطرح أخريات مثلها، بعضها يتعلق بقضايا مفهوم النص ومكوناته وسياقه وماهيته في موروثة اللغوي والبلاغي العربي القديم، وبعضها الآخر يتصل ببعض التيارات البحثية الرامية إلى إيجاد نوع من التوازن بين العناصر النحوية والأعراف التقليدية للغة، والعناصر الخارجية التي تدخل في إنتاج النصوص وقراءتها وتأويلها، في ضوء اللسانيات النصية وما أحدثته من تحول في الاهتمام من مستوى الجملة كأكبر حد للتحليل، إلى الاهتمام بمستوى النص بوصفه سلسلة من المقاطع المتسقة والمنظمة في نسق من العلاقات التي تنتج معنى كلياً يحمل رسالة. وسواء تشكلت هذه الرسالة من علامات لغوية أو غير لغوية، فإنها تخضع لاستراتيجيات أشكال التعبير في العملية التداولية التي يلعب فيها السياق دوراً حاسماً.

وبهذا المعنى فإن النص يشمل جميع الأفعال التبليغية التي يمكن أن تندرج من مستوى الكلمة إلى مستوى الجملة إلى مستوى العبارة، ومن مستوى الإشارة إلى مستوى الحركة إلى مستوى الصورة، شريطة أن تتسق تلك الأفعال في نسق من المقاطع المعنوية ذات الأغراض الاتصالية.

- واقع الخطاب النصّاني:

على الرغم من أن علوم اللسان في تراثنا العربي لا تزال تثير فضول البحث العلمي، لاسيما ما يتصل بقضايا الجملة وخصائصها وتصنيفاتها، فإنها لم تتجاوز كثيرا عقبات المنهج المعيارى في تحديد الجهاز المفاهيمى للنص وسياقه وعناصره النصانية. وإذا كانت غاية هذا المنهج الشكلى الصارم، فى البداية، هى الحدّ من تفشى ظاهرة اللحن فى الخطاب الدينى وكبح جماح التأويل؛ للتخفيف من شطط التفسير وغلواء التيارات التأويلية التى عرفتها الحضارة العربية الإسلامية فى الدراسات القرآنية. فإنه سرعان ما انتهى- فى رأى البعض- إلى إنتاج آليات لتنميط بنية النصوص فى مختلف الخطابات، الأدبية والفكرية والثقافية، وقراءتها وفق تمفصلات الدلالة الصريحة فى سياق الجملة النحوية النموذجية التى ما انفكت تتولد عنها حمل نوعية ذات وظيفة نسقية مضمرة تقيمن على الخطابات جميعها ضمن نسق أكبر هو اللغة. حيث باتت هذه الجملة، هى المضمّر الفاعل والمحرك الخفى فى إنتاج النصوص وتحديد أشكال التعامل معها فهما وتفسيرا وتأويلا¹ بيد أنه لم تعد هذه الإشكالية الثقافية الوحيدة التى أصبحت تواجه الخطاب النصانى فى نقدنا المعاصر، بل إن هناك إشكاليات منهجية أخرى زادتها تعقيدا، أفرقتها ظاهرة تداخل العلوم وتباين الحقول المعرفية فى اللسانيات النصية بوصفها امتدادا طبيعيا للبلاغة الكلاسيكية، وعلمنا حديثا شديد الغنى والتنوع والثراء، يمتح مقوماته من علم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والسيميولوجيا وعلم الاتصال وعلم التاريخ وإثنوغرافية التبليغ وغيرها..، فى عملية مركبة تجعل منه حقلا مفتوحا تتلاشى فيه المعالم والحدود.

الأمر الذى جعل **دال النص** يتشظى بتقاطع المناهج وتنوعها، وتعدد المداخل والمناظير واختلافها، تتقاذفه نظريات وإيديولوجيات شديدة التباين والتأثير، عبر مسار طويل من البحث والتنظير، يبدأ بالمروروث اللغوى والبلاغى القديم ولا يكاد ينتهى

عند علم النص الحديث، وهو ما سنحاول توضيح جانب منه خلال مقارنة العناصر الآتية:

- أولا: في مفهوم النص: (Texte)

لا بد من الإقرار في البداية بالصعوبة البالغة في تحديد مفهوم النص، وتتبع مساراته وتحولاته من حقبة لأخرى، فهذا المفهوم - شأنه شأن أي مقولة من مقولات العلوم الإنسانية - يختلف تحديده باختلاف الرؤى المعرفية المؤطرة للمنظومة الإصطلاحية في كل حقول من حقول المعرفة، فضلا على اختلاف معانيه باختلاف اللغات وتباينها ضمن الأنظمة الثقافية، بل وتباينها من مجتمع لآخر، إن لم نقل تباينها داخل المجتمع الواحد.

وإذا كان مفهوم النص، في اللغة اللاتينية ومشتقاتها من اللغات الأوروبية، يعني نسيجاً (texture) من العلاقات اللغوية المركبة، تتجاوز حدود الجملة وليس خطأ من الكلمات التي تقدم معنى لاهوتيا مفردا²، فإن الأمر ليس كذلك في اللغة العربية؛ ذلك أن استقراء دال النص في "لسان العرب" لـ (ابن منظور) وغيره من المعاجم³، يحمل دلالات كثيرة، تعني - إجمالا - الظهور والوضوح والانكشاف؛ أي ما هو يبين بذاته، واضح الدلالة وضوحا لا يحتاج معه إلى بيان آخر.

وغذا انتقلنا بهذا المعنى إلى العلوم الدينية نجده يدلّ عند الأصوليين عما هو معلوم من الدين بالضرورة، انطلاقا من الآيات المحكمات في القرآن الكريم، بوصفها "نصوصا" قطعية الدلالة والثبوت. و(المحكم)، كما يعرفه الشافعي هو "المستغنى فيه بالتزليل عن التأويل"⁴، فيما اعتبرت الآيات المتشابهات "لا نصا"، وأدرجت في إطار الغامض المحتمل الذي يحتاج إلى تأويل. ومن أمثلة ذلك ما جرى من خلاف بين المعتزلة وخصوصهم حول تمييز المحكم من المتشابه في القرآن. ولعله من الطبيعي أن يجد الزمخشري المعتزلي من يتهمه من أهل السنة بأنه "نزل من منصة النص إلى حضيض

التأويل ابتغاء الفتنة"⁵، حينما وضع الآية المحكمة، التي نصها: "ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم، وعلى أبصارهم غشاوة، ولهم عذاب أليم"⁶ موضع التشابه المحتمل. أي أنه أخرجها من مجال النص الى سياق اللانص بالتصنيف المعاصر.

لم تضيف هذه الدلالة الجزئية إلى الدلالة الاصطلاحية شيئا يذكر سوى مزيد من ارتباك المفهوم بين النص(الحكم) واللانص (المتشابه) الذي شهدته الدراسات القرآنية. وظل هذا المفهوم متداولاً في مجال العلوم والدينية الى أن استحال - لاحقاً - مفهوماً إجرائياً في العلوم اللغوية والبلاغية، يدل على جزء مما يدل عليه المصطلح نفسه في نظرية علم النص الحديث، وهو الجزء الذي اعتبر بأحد معايير البحث الليساني في تراثنا العربي جملة كبرى والجملة بالمعنى النحوي هي ما يحسن السكوت عليه لحصول الفائدة. ذلك الذي يوضحه الجرجاني في كتابه التعريفات حين يرى أن النص "لايحتمل تأويلاً، ولا يحتمل إلا معنى واحداً"⁷، وكون النص، بهذا المعنى، جزءاً ضئيلاً في البنية الثقافية، فإنه لا يحتمل أدنى قدر من تعدد المعنى؛ فتستعيز فيه القراءة عن التأويل بالفهم والتفسير.

إنَّ غلط الدلالة النصية على هذا النحو، لا يتعارض، في سياق آخر، مع غلط دلالة الجمل. ذلك أن مفهوم الجمل هو البين الواضح على مستوى الدلالة اللغوية، وغالباً ما يرتبط تفصيله ببيان السنة النبوية، بوصفها نصاً شارحاً، والنص الشارح قد يحتاج إلى مفسر، والتفسير بدوره قد يصبح نصاً جديداً. الأمر الذي تحولت بمقتضاه مختلف التفاسير والمتون والشروح على المتون والخواشي، وهلم جرا..، إلى نصوص متعالية في الثقافة العربية الإسلامية.

من زاوية اللغة، نظرت البلاغة العربية إلى تلك النصوص من حيث هي خطابات واقعية، وحاولت أن تضع المبادئ التي يمكن أن تعتمد عليها هذه الخطابات، وهي المبادئ ذاتها التي كانت تمثل في البلاغة الكلاسيكية الغربية الأسس الأولى لما

بات يعرف اليوم باللسانيات التطبيقية. ويرى هارتمان أن الدراسات البلاغية القديمة بشكل عام "أوضحت العناصر المشتركة في النص، وهي من وجهة نظره: المؤلف والحقيقة وموضوع النص ونمطه أو شكله. وذهب إلى أن العلاقة بين المؤلف والنص تتمثل في عنصر التعبير (expression)، والعلاقة بين المتلقي والنص تتمثل في عنصر الاستقبال (réception)، بينما تتمثل العلاقة بين النص والواقع في عنصر المحاكاة⁸ (Imitation).

لم تكن علوم اللسان في التراث العربي بعيدة عن الأنموذج الذي قدمته البلاغة العربية القديمة. على الرغم من أنه أنموذج يتسم بعنصر الثبات، ولا يأخذ في الاعتبار متغيرات الزمان والسياق وموضوعات النصوص، كما أنه يهمل الجوانب التي تتعلق بتنظيم النص في عملية الاتصال مثل ما تحددها اللسانيات النصية الحديثة. لم يخرج مفهوم النص، في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، عن كونها وحدة كلامية مترابطة نحويًا، تكبر في حجمها عن الجملة، بينما تحتفظ بنفس خصائص نظمها. ويوضح عبد القاهر الأسس التي تخلق الترابط النحوي للنظم بقوله: "معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بمما"⁹. وليس من الوجوب أن يجتمع كل تلك العناصر ليتألف الكلام؛ فقد يجتمع اسمان للتعبير عن المقصود في مثل: (الباب مفتوح)، أو يجتمع فعل واسم نحو: (قام زيد)، أو فعل وضمير نحو: (ذهبت إلى الجزائر). كما يحرص عبد القاهر على ضرورة التمييز بين كلام يعود فيه الحسن إلى اللفظ وحده، وبين كلام يعود فيه الحسن إلى النظم وحده، وبينهما وبين الكلام الذي يجمع في حسنه بين جانبي اللفظ

والنظم. وإنَّ "في الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلا من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته".¹⁰

إن هكذا أنموذجا، يشكل خطوة إجرائية متقدمة في التراث، من وجهة الدرس اللساني الحديث، ذلك أنه ينظر إلى النص على أنه وحدة كلامية مخصوصة. وإن ظهرت في شكل كلمات أو جمل، فإنها تعتبر - في الحقيقة - نظاما من المعاني، تمت برمجته في نظام شفرة لغوية يمكن استنطاقه قصد كشف معانيه الداخلية، من خلال عملية التفاعل بين مستوياته المختلفة: الصوتية والتركيبية والدلالية.

لاحظ **هنري ويل (Henri Weil 1887-1944)** أن علاقات

الكلمات في الجمل لا تخضع إلى قوانين النحو فحسب، وإنما تتبع قوانين نظم الأفكار، وهو المعنى نفسه الذي كان أشار إليه **عبد القاهر** من قبل بقرون. وأعادته المدرسة الوظيفية فيما بعد، في النظرية التي تعرف بإطار الجملة الوظيفية، وهي النظرية التي ترى أن الدور الوظيفي للجمل يتركز على المعرفة الجديدة التي تحملها هذه الجمل داخل النص.¹¹

ترى **رقية حسن** أن نظرية النظم لا تختلف اختلافا واضحا عن اللسانيات الحديثة؛ فهي تتيح للمتلقي نقد النص وإدراك ما فيه من إخفاقات وكمال في نظمه. والنظم في نظرها هو ذلك المكون الذي يتحكم في علاقات المعاني داخل النص ويشكل وحدتها، ويمكن استقصاؤه من خلال بعض العوامل اللفظية والنحوية. حاولت **رقية حسن** تطوير نظرية النظم إلى نظرية نصانية معاصرة، معتمدة في ذلك على عنصرين أساسيين: الأول: يتمثل في بنية النص التي تتحكم فيها العناصر التي أشار إليها **هالدي**، وهي العنصر الفكري (**cohérence**) المستند إلى الخبرة المراد التعبير عنها وبها، ويقوم هذا العنصر على المكون المنطقي للغة، والعنصر الثاني: هو نوع الخطاب الذي سيتم استخدامه، ومدى تأثره بالعناصر الانسانية المشاركة

فيه. أما العنصر الثالث: فهو النص نفسه من حيث هو كيان لغوي يخضع لضوابط النظام العلاماتي للغة¹².

بيد أن ما ذهب إليه رقية حسن إلى اعتباره مبادئ قاعدية تصلح لتأسيس خطاب نصائي عربي معاصر في نظرها، لم يتجاوز حدود ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني في كيفية إحداث الإبلاغ بفعل العلاقات النحوية التركيبية وأساليب الإحالة ومختلف القضايا المترابطة داخل الجملة¹³، ذلك أن النص، وإن بدا في شكل وحدة معنوية - المعبر عنها بالنظم عند الجرجاني - ليس مكونا تركيبيا مترابطا نحويا فحسب، وإنما ينبغي أن يتصف بالاتساق أيضا. بل إن الاتساق هو من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها نصية النص باستخدام النظائر والمتجانسات الدلالية من منظور علم النص الحديث، المعني - ابتداء - بمتابعة التحليل اللساني خارج اطار الجملة المركبة ونوع الجملة، وذلك من أجل بلورة مميزات النص من حيث حدّه وتماثله واتساقه وانسجامه ومحتواه الإبلاغي، وليس بوصفه تتابعا عشوائيا لألفاظ وجمل وقضايا وأفعال كلامية¹⁴.

وإذا كانت البلاغة العربية قد اختزلت مفهوم النص في القوانين النحوية بوصفه نظاما من الوحدات اللفظية والمعنوية (عبد القاهر) فإن اللسانيات الحديثة قد اعتبرته مجرد ملفوظ كيفما كان، منطوقا أو مكتوبا، طويلا أو قصيرا، قديما أو حديثا ونموذجا للسلوك الانساني قابل للتحليل اللساني (هيلمسليف)¹⁵، وأنه خطاب تغلبت فيه الوظيفة الشعرية للكلام¹⁶ (جاكوبسون)، وملفوظ طويل أو متتالية من الجمل تتكون من مجموعة مغلفة، يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر بوساطة المنهجية التوزيعية بشكل يجعلنا في مجال لساني محض (هاريس Haris)¹⁷.

لقد لاحظ دوبرو جراندي R De Beaugrande أن المجالات السابقة قد عاجلت بعض جوانب النص، لكن نقطة الضعف الرئيسة فيها هي أنها كانت

دراسات منعزلة عن بعضها بعض، بسبب غياب مرتكز أساس تنطلق منه تلك الدراسات أو تتجه إليه، وهذا هو نفس التصور الذي منيت به البلاغة القديمة واللسانيات الحديثة على حد سواء¹⁸.

– ثانيا: في النصية: (Textualité)

يقصد بالنصية تلك العناصر الذهنية غير اللغوية *Méta-linguistiques* التي تدخل في إنتاج النصوص من حيث هي علامات اتصالية كبرى، والتي يزعم أنها همشت تهميشا تاما في مجال دراسات الجملة في تراثنا العربي. ويمثل مفهوم النصية "textualité" أبرز المقومات التي يقوم عليها علم النص الحديث عند هاليدي وجون ميشال آدام *J. Michel Adem* ودي بوجراند *De Beaugrande*، كما تتمثل في قواعد شارول *meta-règles* *de charole*، وشروط سورل *Conditions de searle*، ومبادئ كرايس *Eléments de Grice*، وهؤلاء جميعا يبحثون في المعايير التي يقاس في ضوءها النص نجاحا أو فشلا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدراسات البلاغية القديمة لم تحدد العناصر النصانية على نحو كاف، كما لم تستطع أن تشرح عملية الاتصال من حيث هي عملية واقعية إلا من زاوية الأعراف التقليدية في اللغة. وكان لا بد من انتظار بوهلر *Pohler* و *جاكوبسون Jakobson* و *موريس Maurice* لتحديد هذا المفهوم، بناء على نموذج العناصر الستة (المرسل، الرسالة، المرسل إليه، القناة، السنن، السياق) التي تمت بموجبها إعادة النظر بشكل جذري في صياغة هذه العملية التي أسهمت في إرساء قواعد علم السيميولوجيا وعلم النص الحديث. ويرى *أمبرطو إيكو* أن النموذج الاتصالي (المرسل، الرسالة، المرسل إليه) لا يشرح عملية الإتصال على نحو يتيح التعامل مع التعقيدات التي تتسم بها هذه

العملية، ذلك أنه لا يدرج العناصر التي تعمل خارج الشيفرات المعروفة، كما أنه لا يتعامل مع الشيفرات الثانوية والأنساق الثقافية، وملابسات الظروف التي تحيط بالرسالة، باعتبارها في الواقع نصا يتضمن شبكة من الرسائل المختلفة التي تعتمد على شيفرات مختلفة وتعمل على مستويات متباينة من مستويات الدلالة. وعلى ضوء هذا التصور، تحددت ملامح علم النص الحديث، وتطورت الدراسات النصانية على نحو غير مسبوق، وتفوقت على سائر دراسات النحو التقليدي ولسانيات الجملة الحديثة التي اقتصرت على وصف التراكيب دون سواها، لتتجاوزها إلى كيفية بناء النصوص وأغراضها الاتصالية، في محاولة لإيجاد قواعد لنحو النص، شبيهة بقواعد نحو الجملة، وذلك لتوليد النصوص وتوضيح طرق استخدامها. ولعل من أبرز المبادئ العامة التي قام عليها علم النص: التناسق والانسجام والاتساق والترابط الفكري والتناسق والإخبارية والموقفانية والتطور والتجانس إلى جانب القصديّة واستجابة المتلقي¹⁹.

حاول **ميشال آدام** اختصار هذه المبادئ في الطبيعة النصية للعملية التداولية، وشروط إنتاج النصوص، مؤكدا على ضرورة التمييز بين نصية النص المحلية والنصية العامة. ولتوضيح ذلك استنتج **آدام ميشال** فرضيات جزئية²⁰، نصوغ بعضها على النحو الآتي:

- ضرورة الانتقال من دراسة الجملة كوحدة منعزلة من الملفوظات إلى دراسة النص كوحدة قاعدية للتبادلات الكلامية والخطابية والتبليغ، مستفيدة من التقاطع المنهجي وتداخل المعارف والتخصصات كالأنثروبولوجيا وإثنوغرافية التبليغ وعلم النفس الإدراكي والتاريخ والفلسفة.. إلخ.
- لضمان تداولية النصوص في المجتمع يجب أن تتوفر لدى المتكلمين ملكة أو كفاية نصية تجعلهم قادرين على فهم النصوص و/أو إنتاجها.

- النص بنية مزدوجة مقطعية تداولية، ناتجة عن علامات لغوية منتظمة في سياق معين، يشكل فيه المقطع الوحدة الأساسية المكونة للنص، وليس الجملة إلا إذا كانت مقطعا. فيما يتحدد شقه التداولي من خلال أغراضه وعلاقاته التي ترتبطه بالسياق الخطابي والمرجعي العام²¹. ولذلك ينبغي أن يحلل النص تحليلا مقطعيلا لا جمليا، أفقيا وعموديا.

لكن السؤال الذي قد يتبادر إلى الأذهان هو: كيف يمكن استثمار هذه المبادئ لتأصيل خطاب نصاني في نقدنا العربي المعاصر، يجمع ما بين الأعراف التقليدية للغة في تراثنا اللغوي والبلاغي القديم، والعناصر النصانية التي يقوم عليها علم النص الحديث؟

ليس من المبالغة القول بأن نظرة فاحصة في تضاعيف كتابات **الجاحظ وعبد القاهر الجرجاني وحازم القرطاجني** قد تكون كافية لتحديد كثير من الشواهد الناطقة ببعض المقاربات النصانية التي أشار إليها **أمبرطو إيكو** في كتابه "النظرية السيميائية"، أبرزها أنه لا تتحقق نصية النص ولا أغراضه الإبداعية إلا إذا تفاعلت قيمه النحوية ووحداته المعنوية في نظمه، مع الشيفرة السيميائية، ضمن مستويات ثلاثة متداخلة تركيبيا واستبداليا، هي: المعاني والبيان والبدیع. فالمستوى الذي يتحقق به حمل العلامات الأساسية اللغوية وغير اللغوية عند **إيكو** يشبه إلى حد بعيد مفهوم النظم عند **عبد القاهر**.

وإن كان هذا المستوى في نظرية النظم، يختص بتحديد القواعد والألفاظ الحاملة للمعاني في نظام اللغة فحسب، فإنه يمكن استنتاج بعض المبادئ التي قد تشكل مع غيرها من العناصر في تراثنا اللساني تصورا نصانيا معاصرا.

و **للجاحظ** موقفان مختلفان في نظرية المنازل الخمس (**اللفظ والإشارة والعقد والخط والنصبة**) لا يقلان أهمية عما يطمح إليه علم النص الحديث. ويتميز

الموقف الأول بتفسير عناصر الرسالة تفسيراً لسانياً محضاً لأغراض إبلاغية وتعليمية. أما الموقف الثاني - وهو الأهم هنا في رأينا - فيتميز بالتفسير السيميائي النصائي. إذ يضيف فيه **الجاحظ** على الأول عناصر غير لسانية لا يمكن تفسير شيفرتها إلا من خلال النظم كله، لأنها تتجاوز حدود الأعراف النحوية في اللغة. ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال الخصائص التي حددها **الجاحظ** لكل منزلة من المنازل الخمس.

المنزلة الأولى: وقد خصّها الجاحظ لـ (اللفظ) وهو عنده أداة للتعبير تستخدم للقريب الحاضر والشاهد الراهن، وأن الألفاظ أصل في اللسان والنطق، لا تتحقق إلا بالصوت، أما المعاني فتبع لها²². وللفظ والمعنى عند **الجاحظ** رمزية نسقية مخصوصة تحتاج إلى دراسة مستقلة تقتضي آثارها في ثنايا جميع كتاباته. لعل من بينها تلك التصنيفات الثنائية مثل: الشكل/المضمون، الروح/الجسد، والبيان/التبيين، والبداية/النهاية، الحق/الباطل، الظاهر/الباطن، الفصل/الوصل... إلخ. وإذا ما توصلت تلك الدراسة إلى تحديد الشيفرة التي بنى **الجاحظ** وفقها نسق هذا التصنيف، إلى جانب نسق المنازل الخمس، على شاكلة التصور الذي بمقتضاه حوّل **سوسير** مجرى تاريخ الدراسات اللغوية، عندها سيكون للتنظير اللساني العربي شأن آخر، في تأصيل الدرس النصائي المعاصر، في ضوء تراثنا اللغوي القديم.

المنزلة الثانية: فكانت لـ (الإشارة)، والإشارة في عرف **الجاحظ** هي للدلالة على ما بات يعرف اليوم بـ (لغة الجسد) حيث يقول: "أما الإشارة فباليد وبالرأس وبالعين والحاجب، والمنكب إذا تباعد الشخصان، وبالثوب والسيف. وقد يتهدد رافع السيف والسوط، فيكون ذلك زاجراً ويكون وعيداً"²³. ومن بلاغة الخطاب في تصور **الجاحظ**، اقتران الإشارة باللفظ، إذ يقول: "إن الإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه، وما أكثر ما تنوب عن اللفظ

وما تغني عن الخط"²⁴، وفي هذا المعنى يروي ابن جني، عن أحد مشايخه قوله: "أنا لا أحسن أن أكلّم إنسانا في الظلمة"²⁵، في إشارة إلى دور لغة الجسد في العملية الاتصالية والتداولية.

وبناء على هذا المفهوم، تعتبر الإشارة من حيث هي علامة في نسق دال نصا، تتوفر فيه جميع شروط النصانية لتحقيق أغراض إتصالية وتداولية، وهي أشبه بالومضة الإشهارية والكاريكاتير ولغة الحاسوب وقانون المرور، وغيره من الأنساق غير اللغوية الدالة التي أصبحت تشكل المرتكز الأساس في اللسانيات والسيمائية وعلم النص الحديث.

المترلة الثالثة: فهي لـ (العقد) ويحصره الجاحظ في الدلالة على الحساب دون اللفظ والخط إذ يقول: "لولا معرفة العباد بمعنى الحساب في الدنيا لما فهموا عن الله معنى الحساب في الآخرة"²⁶. ولم يضيف على هذا التفسير إلا ما قد يفهم من قوله: "وليس بين الرقوم والخطوط فرق.. وليس بين الرسوم التي تكون على الحافر كله والخف كله والظلف كله وبين الرقوم فرق، ولا بين العقود والرقوم فرق، ولا بين الخطوط والرقوم كلها فرق، وكلها خطوط، وكلها كتاب أو في معنى الخط والكتاب"²⁷.

ويبدو أن هناك تناقضا بين النص السابق الذي يفرق فيه الجاحظ بين العقد والخط، وهذا النص الذي يجعلهما فيه شيئا واحدا في الدلالة. وما يهمنا هنا أن العلامة في نظر الجاحظ مكتوبة كانت أم مرقومة أم مرسومة، قد تتحوّل إلى نصوص بمقتضى عناصر نصانية غير لغوية، يحددها نسق من الشيفرات داخل نظام اللغة وسننّها الثقافي.

المترلة الرابعة: وخصّها لـ (الخط)، مرقوما كان أم مكتوبا، لأن الخط من النصبه بمترلة الروح من الجسد، و"في أي صورة اعتبرته فيها أو صرفته إليها كان

سمة (Sign - Signe)، وقد يختلف صنف هذه السمة بحيث يمكن تصنيفها في صنف المماثلات (Icones) أو القرائن، بل وربما في صنف المؤثرات أو القرائن (Indices) بل وربما في صنف الإشارات (Signaux)، فكلُّ ممكن²⁸.

ويعتبر الجاحظ لفظ الخط أوسع دلالة في عملية الكشف والبيان فهو "أبقى أثرا وأوسع انتشارا، ذلك بأن اللسان مقصور على القريب الحاضر، والقلم مطلق في الشاهد والغائب"²⁹، أي إن الخط هو دال الدال في النصوص بتعبير دريدا ولفظ النصبة هو دال العلامة في مفهومنا.

المترلة الخامسة: خصها الجاحظ لـ (النصبة) بعدما صنف الدلالة في أربعة

أقسام، ووصل إلى القسم الخامس ليعرفها بقوله: "هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقتصر على تلك الدلالات"³⁰، كما يذكرها، في موضع آخر، بأنها "الحال الناطقة بغير اللفظ والمشيئة بغير اليد".

ومن اللعناصر النصانية التي تناولتها البلاغة العربية القديمة أيضا، تلك المتعلقة بصناعتي الشعر والخطابة. حيث كان الشعر والخطابة يشتركان في مادة المعاني ولكنهما يفترقان في شكل التخيل والإقناع. ولعل حازما القرطاجني كان أول من تحدث عن نصية النص وأدبية الأدب حين فرق بين المعاني الأول، والثواني؛ فالمعاني الأول هي المعاني النصية التي تقصد لذاتها، والمعاني الثواني هي التي يقصد بها المحاكاة، وحققها أن تكون أشهر من المعاني الأول، وهذه إشارة لاعتبار النص نظاما لسانيا ثانويا تشكل العناصر النصانية فيه مدار التأثير حسنا أو قبحا. كما أنه تناول ظاهرة التناص وهي من مقومات النص من منظور علم النص الحديث، إذ يقول: "أنت لا تجد شاعرا مجيدا، إلا وقد لزم شاعرا آخر، لمدة طويلة وتعلم منه قوانين النظم، واستفاد عنه الدربة في أنحاء التصارييف البلاغية، فقد كان (كثير) أخذ الشعر عن (جميل)، وأخذه (جميل) عن (هدبة بن حشرم)".³¹ فالشاعر على هذا النحو ما هو

إلا تشكيل من رجع الصدى لأصوات متداخلة على منصة مسرح القصيدة لشعراء غائبين.

هذه المبادئ قد تشكل خطوة إجرائية وكشفية مهمة في تصورنا النصائي المعاصر، من منطلق أن نصية النص لا تتحقق إلا من خلال التفاعل بين القيم النحوية للنص من جهة، وعناصره النصية وقيمه السيميائية من جهة أخرى؛ ذلك أن الغرض النهائي من النص هو تحقيق العملية الاتصالية والتداولية ضمن سنن ثقافي معين، يقوم أساسا - كما هو واضح في البلاغة العربية القديمة - على ثلاث دعائم أساسية، أولها البنية الإبلاغية، وتعتمد على سلامة اللغة ووضوح الدلالة. وثانيها البنية الأسلوبية وأغراضها البلاغية، وهي التي تحدد ما إذا كان النص خبريا أو إنشائيا، أما الثالثة فتتمثل في البنية البراجماتية أو التداولية، التي تتعلق بتأثير النص في المتلقي.

وعلى الرغم من وضوح هذه المبادئ في التنظير اللغوي والبلاغي العربي القديم، فإن الكثيرين - حسب علمنا - ممن درسوا هذا التراث، لم ينتبهوا لهذه المبادئ التي تشكل أساس الدراسات في النقد النصائي الغربي المعاصر، وذلك لاختزالهم مقومات النصية في التصورات التقليدية لنحو الجملة، من ناحية واعتبار منهج البلاغة العربية منهجا شكليا مكتملا للدرس النحوي، لا يعنى سوى بالمستوى التركيبي، في حين يهمل المستوى الاستبدالي في النصوص.

- ثالثا: في السياق: (Contexte)

إن من أكثر القضايا إشكالا في الدراسات النصائية، قديما وحديثا، هي تلك المتعلقة بمفهوم السياق؛ فهو من التعدد والتوالد ما لا أظن أنه قد تم حسمه في مجال الدراسات التراثية ولا المعاصرة حتى الآن. فالسياق يعتبر، في المنظور المعاصر نصا، لكنه ما زال غير محدد المعالم. وإذا كان النص لا يشترط أن يكون دائما نسقا لغويا، فإن النص والسياق عندئذ يصيران وجهين لحقيقة واحدة، حيث تتعدد السياقات بتعدد النصوص التي تخضع في قراءتها لعملية التفاعل التي يتم بواسطتها تبادل المعاني في

الظروف المصاحبة للنصوص والمساهمة في إنتاجها. من هنا تركز اهتمام الباحثين على السياق الداخلي وسياق التأويل، واشتغلوا بما يترتب عنهما من إهدار أحدهما للآخر، في ظل الاختلاف القائم بين فهم اللغة كنظام من جهة، والعمل على فهم الكيفية التي يشتغل بها النص في إطار السياق، من جهة أخرى.

رأينا فيما سبق، كيف يختلف التفسير الشكلي للنصوص في خارج إطار سياق النصية، بإعتبارها مجرد إركام وتتابع لجمل مركبة، عن تفسيرها وهي مرتبطة بسياق معين، وأن خضوع النص للضوابط التي تحكم نظامه النصي وحدها، قد يبعده عن المعنى المراد. بل وقد يتلاشى تحت تأثير ألوان من شطط القراءة والتأويل. الأمر الذي يقتضي التوفيق بين سياق المعايير النحوية وسياق العناصر النصانية، فلا خير في سياق صارم تفقد فيه النصوص هويتها ويجد فيه المتلقي صعوبة في قراءتها وتأويلها.

فكثيرا ما يتعارض السياقان لإهدار أحدهما الآخر، كذاك الذي نقف على أحد تجلياته من خلال الصراع بين الفقهاء والتيارات التأويلية في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية³²، وما تمخض عنه من مقاييس بات يحدد في ضوئها مفهوم السياق بوظيفته لا بوجوده المجرد. وهو ما تمظهرت مفعولاته لاحقا في الاختلاف على مستوى تحديد مفهومي النص واللائص في مجال الدراسات الأدبية والثقافية. وبما أن السياق أسبق على النص إلى الوجود، وأمكن منه في النفوس، في حين أن النص وليد يافع، مهدد دوما بالسقوط في أحضان السياق، ذهب هاليدي إلى تفسيره من حيث هو نص من خلال إطار فكري (Cohérence) يقوم على ثلاث دعائم، هي المجال ونوعية النص، ووسيلته. ويمكن تعريف وظائف لغة هذا النص (السياق) بأنها المكونات الوظيفية للنظام المعنوي، وتنقسم إلى ثلاثة مكونات، حددها هاليدي على النحو الآتي:

- مكون فكروي: وينقسم إلى قسمين: مكون منطقي، ومكون متعلق بالخبرة.

- مكون علائقي: يحدد نوعية العلاقة بين عناصر النص/الخطاب.

- مكون نصائي لغوي: وهو شكل من العلامات يتخذه النص ضمن سياق معين لأغراض إبلاغية.

من الواضح أن هذه المكونات تتطابق تماما مع ما ذهب إليه **عبد القاهر الجرجاني** في نظرية النظم، كما سلف ذكره في تحديد مفهوم النص، وبأتي هذا التطابق من حقيقة مفادها أن عناصر النص، هي التي تحرك العناصر الوظيفية وتعطيها وجودها المستقل داخل السياق. إن معرفة السياق وإدراكه عملية ضرورية لتفسير النصوص وتذوقها. فكل نص تختلف قيمه النصية بناءً على سياقه، حتى الجملة اللغوية، فهي تختلف قيمتها ما بين نص وآخر، حسب السياق الذي وردت فيه؛ فلو أنك قلت مثلا: "أتى الربيع" في خطاب ما، قاصدا بذلك أن الربيع قد حلّ وبدت مظاهره تتجلى في الطبيعة، فإن قولك هذا لا يقيم في النفس أثرا جماليا. لكنك إذا وظفت هذه الجملة في بيت من الشعر على نحو قول (أي تمام):

أتاك الربيع الطلق يختال ضاحكا من الحسن حتى كاد أن يتكلما

فإن الجملة تتغير في إحداث الأثر الجمالي وتجنح الخيال، وذلك لدخولها في سياق مختلف، شحنتها بطاقة فنية إيجابية مختلفة، فضلا على دلالاتها السيميائية. لذلك فإن معرفة السياق ضرورية للتعامل مع النصوص قراءة وتفسيرا وتذوقا وتأويلا. ويؤكد **رولان بارت** على السياق كضرورة فنية لإحداث فعالية الكتابة، ويربطه بمفهوم تداخل النصوص كأساس لانبثاق التجربة الأدبية في إنتاج النصوص وتذوقها³³.

وللسياق تعليمات كبرى وأخرى صغرى، أما الكبرى: فهي التي يتحدد بموجبها الإطار العام للنص، وهي ما يصطلح عليها **باسل حاتم** بالظرف السياقي **Enveloppe Contextuelle**. أما التعليمات الصغرى: فهي التي تحقق العناصر الداخلية للنص مثل الجمل وكيفية نظمها وفق الأسس التي يحددها الإطار العام للنص³⁴.

ومن العوامل المحددة للسياق أيضا، معرفة مصدر النص، فليس أيا من كان، حسب **كيليطو**، "أن تعتبر أقواله نصوصا، فإذا كان الكلام لا يخص، فإن النصوص، كما يقول **ميشيل فوكو**، نادرة. ومن جملة الأسباب التي تفسر هذه الندرة وجوب تحقيق شروط دقيقة لا يمكن بدونها أن يصير شخص ما مؤلفا يعتد بكلامه"³⁵، وتلك شروط كان قد أشار إلى بعضها المحدثون بمعنى من المعاني، في منهج "علم الجرح التعديل" لتحقيق مصدقية النص في سياق الحديث النبوي، فلا نص عندهم إلا بسند. بيد أن مفهوم ندرة النصوص، كان من أبرز قضايا السياق إشكالا في تاريخ الصراع بين الفقهاء والصوفية، وسرى كيف يصبح هدر السياق عند ابن عربي، ضرورة لا غنى عنها في هدر النص وتحويله إلى اللانص في دائرة التأويل. وذلك من منطلق أن الفقهاء المتوسلين بشكلية المنهج المعيارى واشتراطاته الإجرائية في تعاملهم مع النصوص بالنقل عن السابقين والاهتمام بطرق الرواية لا يستطيعون- فيما يرى ابن عربي- فهم الشريعة وإدراك مقاصدها كما يفهمها الصوفية الذين لا يتلقون علمهم ميتا عن ميت، وإنما يتلقونه مباشرة عن طريق الاتصال الروحي بالله، إذ يقول: "إن الفقهاء والمحدثين الذين أخذوا علمهم ميتا عن ميت، إنما المتأخر منهم هو فيه على غلبة الظن، إذ كان النقل شهادة والتواتر عزيزا، ثم إنهم إذا عثروا على أمور تفيد الفهم بطريق التواتر، لم يكن ذلك اللفظ المنقول بطريق التواتر نصا فيما حكموا فيه، إذ إن النصوص عزيزة (نادرة)، فيأخذون من ذلك اللفظ بقدر قوة فهمهم فيه،

لهذا اختلفوا. وقد يمكن أن يكون لذلك اللفظ في ذلك الأمر فهم آخر يعارضه ولم يصل إليهم، وما لم يصل إليهم تعبدوا به، ولا يعرفون بأي وجه من وجوه الاحتمالات التي في قوة هذا اللفظ، كان يحكم رسول الله المشرع، فأخذه أهل الله عن رسول الله في الكشف عن الأمر الجلي والنص الصريح في الحكم، أو من الله بالبيئة التي هي عليها من رجم والبصيرة التي بها دعوا الخلق إلى الله³⁶.

ومن ناحية أخرى، ومنظورا احتزالي وتقويضي لمفهوم السياق، استبعدت المؤسسة النقدية كمًّا هائلا من النصوص من الساحة الثقافية بوصفها (لا نصوص) في ضوء الأعراف المعيارية التقليدية السائدة في التراث النقدي العربي، ومن أمثلة ذلك ما جرى **لحكايات ألف ليلة وليلة** وغيرها من النصوص التي ذابت في المدلول اللغوي على حساب القيم النصية، لا لشيء إلا لأن مؤلفيها مجهولون أو ليست لهم قيمة معترف بها في السياق الثقافي³⁷. وربما حدا هذا ببعض الدارسين الحداثيين إلى تركيز اهتمامهم على نقد المؤسسة اللغوية والبلاغية التراثية المنتجة للأنساق والتصورات التي تولدت عنها صياغة المفاهيم والمصطلحات وأساليب التعامل مع النصوص، إنتاجا، وقراءة، وتأويلا.

بمثل هذه الأسباب، كان الكثير من المزالق والمهاوي في نقدنا العربي الحديث والمعاصر، كتلك التي وقع فيها **طله حسين** في بداية مشواره النقدي، و**محمد أركون** بمنهجه التفكيكي، وآخرون.. من بينهم تحديدا، **نصر حامد أبو زيد** بتفسيره الماركسي، الذي اعتبر التعددية السياقية في بنية القرآن نتيجة للسياق الثقافي المنتج للنصوص عموما؛ لأنها تمثل في نظره عناصر تشابه بين القرآن كنص ونصوص الثقافة عامة، وبينه وبين النص الشعري بخاصة. فلا غرو - عنده - أن يكون القرآن منتجا ثقافيا، فيه أثر من آثار شعر الصعاليك، كما أنه ليس رسالة إلى الناس كافة، وإنما هو

رسالة مقصورة على العرب دون سواهم، لأنه وليد تسنينهم الثقافي ونسق لساكنهم المبين³⁸

إنّ مثل هذه الشطحات هي من ضمن ما نعهه ضلالا منهجيا، وتيها سياقيا في أرض بلا علامات، يحملنا إلى ضرورة إعادة قراءة موروثنا اللغوي والبلاغي في ضوء اللسايات النصية الحديثة، قصد تفادي أشباهها، وتأصيل خطاب نصاني في نقدنا العربي المعاصر، يجمع بين الأعراف النحوية والعناصر النصانية، ويعنى ببنية النصوص وبكيفية جريانها في الاستعمال من جهة أخرى، حفاظا على خصوصيتنا الحضارية والثقافية في زمن عولمة الأنساق الثقافية التفاعلية وهيمنتها عبر الوسائط المعلوماتية، على كفاءات إنتاج الخطابات والتحكم في وطرائق تداولها.

-
- 1- عبد الله الغدامي، النقد الثقافي، قراءة في النساق الثقافية العربية، المركز الثقافي العربي، ط3، المملكة المغربية 2005، ص89.
 - 2- عبد العزيز حمودة، الخروج من التيه، دراسة في سلطة النص، مجلة عالم المعرفة، م، و، ث، ف، آ، ع 298، 2003، ص122.
 - 3- أنظر، مادة "نص"، في لسان العرب، لابن منظور، وغيره من المعاجم العربية .
 - 4 الشافعي، الرسالة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت (ب ت) ص 151،
 - 5- الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل، (الهامش)، الجزء الأول، دار الكتاب العربي، بيروت، ص49.
 - 6 الآية 17 من سورة البقرة
 - 7 الجرجاني: التعريفات، ت: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي، بيروت. ط3. 1996. ص309 .
 - 8 يوسف نور عوض، نظرية النقد الأدبي، دار الأمين، ط1، القاهرة، 1994، ص73
 - 9 -عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تصحيح وتعليق: محمد رشيد رضا. دار المعرفة، بيروت. دون ط. ص ف
 - 10 المرجع السابق
 - 11-يوسف نور عوض: نظرية النقد الأدبي الحديث، دار الأمين ط1، القاهرة 1994 ص70
 - 12 - المرجع السابق، ص87

- 13 المرجع السابق ص:89
- 14- ج بول Gyule-ت ل Brown تحليل الخطاب تر محمد لطفي الزليطيني ومنير التريكي النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود الرياض م ع س 1997 هـ مش ص30
- 15 -أحمد محمد مداس: لسانيات النص، نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2007، ص10
- 16- المرجع السابق، ص11
- 17 - سعيد يقطين: تحليل الخطاب الروائي (الزمن-السرد-التبئير) المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط4، المغرب 2005، ص17.
- 18 انظر كتاب: روبرت دويوجراند: مدخل إلى اللسانيات النصية، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 1998
- 19 -انظر المرجع السابق.
- Jean Michel Adam. Eléments de linguistique textuelle
L'analyse Pierre Mardaga Bruxelles 1990 . 20
- textuelle Théorie et pratique de
Ibid. -21
- 22 - البيان والتبيين 1/57 .
- 23 -المرجع السابق.
- 24 -المرجع السابق.
- 25 - ابن جني الخصائص . ت: محمد علي النجّار. المكتبة العلمية. دون ط. 1/247 .
- 26 - البيان والتبيين 1/57 .
- 27 - الحيوان 1/70 .
- 28 - عبد الملك مرتاض: الكتابة من موقع العدم، مساءلة حول نظرية الكتابة، دار الغرب للنشر، 2003، ص111
- 29 - الجاحظ،. البيان والتبيين 1/57 .
- 30 -الجاحظ،. البيان والتبيين 1/57 .
- 31-أبو الحسن حازم القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الحبيب ابن الخوخة، دار الكتب الشرقية، تونس، 27.

32 - نصر حامد أبو زيد: النص، السلطة، الحقيقة (الفكر الديني بين إرادة المعرف وإرادة الهيمنة)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، المغرب، 1997 ص72.

33- انظر

1 - R Barthes l'obvie et l'obtus essais critique III Edition du seuil

34- نظرية في النقد الحديث، مرجع سابق، 106

35 - عبد الفتاح كيليطو: الأدب والغربة، (دراسة بنيوية في الأدب العربي) دار الطليعة للطباعة والنشر،

ط2، بيروت، لبنان، 1983. ص15

36- ابن عربي: الفتوحات المكية، ج2، دار صادر بيروت، (ب.ت) ص198.

37 الأدب والغربة، مرجع السابق 15

38 - انظر كتاب نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن، القاهرة 1990.

